الباب الأول

التقلبات الاقتصادية

وإمكانية حدوثها في اقتصاد إسلامي

مقدمـــــة:

يتسم الاقتصاد الرأسمالي بتعرض النشاط الاقتصادي فيـــه للتقلـــب بدرجات متفاوتة بين التوسع والانكماش من فترة إلى أخرى، وهذه التقلبـــات على أنواع عديدة فمنها ما يكون منتظماً ومنها غير منتظم، ومنها ما يحـــدث فجأة ومنها ما يحدث بالتدريج، كما أن منها ما يكون خفيفاً ومنها ما يكـــون شديداً، وبعض هذه التقلبات تستغرق فترة قصيرة، ويطول البعض الأخر منها لفترة طويلة، ومنها ما يقتصر على قطاع اقتصادي واحد، ويعمل بعضها كل نشاط اقتصادي للمجتمع، وقد يصيب البعض منها دولة واحدة أو عدداً محدداً من الدول، وقد يشمل بعض التقلبات أغلب الدول.

أي أن التقلبات تختلف في أسبابها ودوامها وانتظامها وانتشارها، إلا أن لها آثارها على الاقتصاد القومي في مجالات أربع هي التشغيل (والعمالة) والإنتاج، والدخل، والأسعار، وبالطبع فإن هذه الآثار تتفاوت بتفاوت التقلبات في حدتها ودوامها وما إلى ذلك.

وبالطبع تؤثر هذه التقلبات على التوازن الاقتصادي للمجتمع، وتحدث الاختلال فيه، ومن الممكن تصنيف هذه التقلبات إلى أربعـــة أقـــسام هـــي: التقلبات الموسمية، التقلبات العرضية، التقلبات الدورية، التغيرات المزمنة، أو الاتجاهية.

أما التقلبات الموسمية فهي التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة لأن بعض الأنشطة ذات طبيعة موسمية كما هو الحال في الإنتاج الزراعي حيث أنه موسمي بطبيعته، كما أن بعض الصناعات القائمة على هذا الإنتاج قد يكون نشاطها موسمياً أيضاً فيزداد النشاط في مواسم معينة وينتقل منه إلى باقي الأنشطة المرتبطة به ويقل في مواسم أخرى ومعه النشاط في القطاعات والصناعات المرتبطة به، وهناك مواسم أخرى غير اقتصادية كالمواسم الدينية مثل الحج أو العمرة أو الأعياد وغيرها وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي بدورها، فالإقبال على الحج في مواسمه يرتبط مع زيادة في حركة النقل والمواصلات والقطاعات المرتبطة بها، ويزداد النشاط في مجال الإسكان والفندقة واستيراد السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى، وبانتهاء الموسم يعود النشاط إلى سابق عهده.

وأما التقلبات العرضية فإنها تغيرات غير منتظمة وتنشأ عن أحداث وظروف طارئة إما في مجالات اجتماعية أو طبيعية، كقيام الحروب أو الثورات والحروب الأهلية، أو حدوث كوارث طبيعية كقحط وجدب أو فيضانات، وحرائق، وزلازل، وبراكين، وأوبئة، وإصابات حشرية أو مرضية أو ظروف جوية سيئة تصيب المنتجات والمحاصيل الزراعية، أو حتى تحسن غير معتاد في هذه الظروف، مما يترتب عليه آثار على النشاط الاقتصادي إما بالانكماش أو التوسع تبعاً للتغيرات الحادثة، كما أن للابتكارات والتجديدات في أساليب الإنتاج أثرها أيضاً في اضطراب النشاط الاقتصادي واختلال التوازن القائم في النظام الاقتصادي وما يلي ذلك من توسع ورخاء.

أما التغيرات الاتجاهية أو المزمنة فإنها تغيرت بطيئة إلا أنها تستمر لفترة زمنية طويلة بحيث تأخذ شكل اتجاه عام مميز للظاهرة التي حدث فيها

التغيير، وإن كان يطرأ عليه تغيرات أخرى موسمية أو عرضية أو دورية إلا أنها لا تغير من الاتجاه العام للظاهرة، التي عادة ما تأخذ شكل ارتفاع حثيث مع الزمن كالنمو السكاني أو زيادة الإنتاج أو تطور المعرفة الفنية وأساليب الإنتاج والمعدات الرأسمالية، وتسبب هذه التغيرات في الظواهر المختلفة تغيرات مماثلة في الدخل والإنتاج والتقدم الاقتصادي.

أما التقلبات الدورية فإنها أهم هذه التقلبات وأشدها أثراً على النشاط الاقتصادي والدخل والإنتاج والعمالة والأسعار، وهي تحدث بصفة دورية وعلى فترات منتظمة، وذات مراحل محددة، وقد كانت هذه التقلبات الدورية المختلفة علامة مميزة للاقتصاد الرأسمالى الحر خلال فترة زمنية طويلة بلغت قرابة قرن ونصف من الزمان حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، أما منذ الكساد الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩م، وما أدى إليه ذلك من تدخل الحكومات في الدول الرأسمالية في الحياة الاقتصادية بأساليب ودرجات مختلفة، فقد انخفضت حدة هذه التقلبات، وبرزت مشاكل التضخم والتنظيم الركودي كمشاكل أساسية تواجه الدول المتقدمة في العصر الحالي.

ونظراً لأهمية هذه التقلبات فسوف ندرسها فيما يلي بشيء من التفصيل، الدورة الاقتصادية، وهي ذات مراحل أربعة محددة هي الرخاء والأزمة والكساد والانتعاش تحدث متتابعة، وبانتهائها تعود لتبدأ من جديد، وفيما يلي ندرس مراحل هذه الدورة، والآراء التي قيلت في أسبابها، ومن ثم سبل علاجها، ثم ندرس كلا من التضخم بأقسامه المختلفة، والانكماش أيضاً.

الفصل الأول

الدورات الاقتصادية

تتسم الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل دورية اثنتان أساسيتان والأخريتان أقل أهمية، هذه المراحل الأربعة هي الرخاء أو الرواج، والأزمة أو الفتور أو التراجع أو الانكماش، الكساد أو الركود، ثم الانتعاش، ومن الملاحظ اختلاف مسميات المراحل المختلفة بين كتاب العربية لذا فقد ذكرت المسميات المختلفة للتحديد والتوضيح، وتمثل الرواج والكساد الفترتان الأساسيتان في الدورة أما الأزمة والانتعاش ففترتان انتقاليتان بين الرواج والكساد، فيمثل الانتعاش مرحلة انتقالية من الكساد إلى الرواج، وتمثل الأزمة مرحلة انتقالية من الرواج إلى الكساد، وفي الواقع فإنه يصعب التفرقة بين المراحل المختلفة للدورة ووضع حدود فاصلة بينها إذ أنها متداخلة فيما بينهما.

هذا وتختلف الآراء في الفترة الزمنية التي تمر بين بداية الدورة ونهايتها ويرى البعض أن هناك دورات طويلة كتلك التي قال عنها كوندراتيف وتستمر لمدة ٤٠ أو ٥٠ سنة، خلالها تحدث عدة دورات أقصر تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات، وقد تقصر عن ذلك أو تزيد قليلاً .. ليس هذا فقط، بل إن الاقتصاديين قد اختلفوا على وجود الدورات حالياً من عدمه في ظل الاقتصاد المعاصر، حيث يرى البعض أنها لم تعد ملموسة في ظل تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ومواجهتها للتقلبات فيها حيث تمارس في ظروف التضخم سياسات من شأنها الحد من التضخم حتى لا يصل إلى تضخم راكض، والتخفيف من الكساد حتى لا يصل إلى مثل الكساد الكبير

الذي حدث في الثلاثينيات من هذا القرن، ومحاولة تحقيق الاستقرار للاقتصاد القومي.

١- مراحل الدورة:

وبين الشكل التالي تصوراً لمراحل الدورة الأربعة المذكورة:

شكل بياني رقم (١) مراحل الدورة الاقتصادية

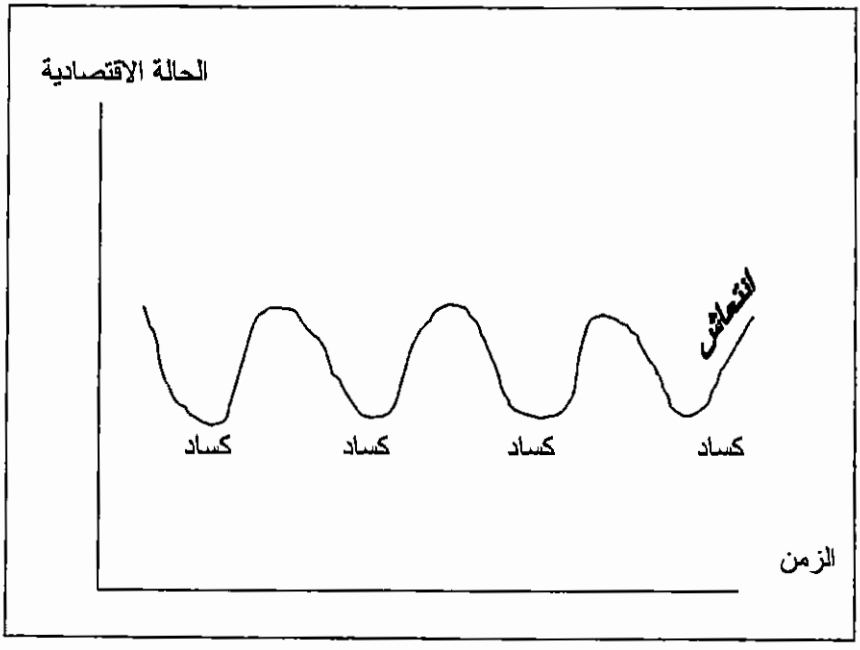

ومن هذا الشكل يتضح تعاقب مراحل الدورة الاقتصادية، وتعاقب الدورات وتتاليها فبمجرد انتهاء دورة تبدأ أخرى، ويمثل الرواج قمة الدورة والكساد قاعها، والانتعاش مرحلة الصعود، والأزمة مرحلة الهبوط، وتمثل الدورات بصفة عامة اضطرابات في الحالة الاقتصادية العامة مما يؤثر على التوازن الاقتصادي للمجتمع، وفيما يلي نوضح أهم السمات التي تميز كل مرحلة من المراحل.

الانتعاش:

يعد الانتعاش بداية الاتجاه الصعودي في الحالة الاقتصادية والخروج من الكساد أو الركود، وهي تمهد للرخاء من جديد، فيتوقف انخفاض الأسعار، وتنخفض كمية المخزون من السلع فيقل العرض ويبدأ النشاط الاستثماري في الزيادة، إذ تتجه العلاقة بين التكاليف والأسعار إلى التناسب بانخفاض التكاليف وإمكان تحقيق أرباح للمنظمين، فتزداد العمالة وتقل بالتالي البطالة، وتزداد الأجور ومن ثم الدخول فتزداد القوة الشرائية وتزداد كمية النقود، وتأخذ الأسعار في الارتفاع بدرجة أكبر من ارتفاع التكاليف فتزداد الأرباح وتنشط الاختراعات والابتكارات وتزداد إمكانيات تطبيقها وإحلالها محل الأساليب السابقة غير المتطورة في الإنتاج، وتتبدل الحالة النفسية للمنظمين والمضاربين نحو التفاؤل، ويزداد الطلب على النقود، وتتوسع البنوك في الإقراض، ويرتفع سعر الفائدة، وتزداد الودائع لدى البنوك، وينخفض الاحتياطي لديها وتزداد كل من سرعة تداول النقود وكمية النقود، وتزداد القوة الشرائية ثم تتزايد الأسعار مما يشجع على المزيد من الاستثمار والعمالة والإنتاج وزيادة الدخل ثم الإنفاق فتزداد الأسعار هكذا مرة تلو الأخرى حتى يصل المجتمع إلى أبواب الرخاء.

الرخاء:

بانتشار الانتعاش وزيادة درجاته يتحقق للمجتمع الرخاء، ويصل التوظيف إلى حدوده القصوى بالتوظف الكامل والإنتاج الأقصى وترتفع الأجور والتكاليف والأسعار وتزداد الدخول، وبوصول المجتمع إلى العمالة الكاملة فإن ذلك لا يعني توقف الزيادة في كمية النقود وفي الائتمان إنما يتزايد كلاهما مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم إمكان زيادة الإنتاج حيث أنه وصل إلى حدوده القصوى فتتنافس المنشآت على عناصر الإنتاج ويتوسع بعضها على حساب البعض الآخر وتتزايد التكاليف لارتفاع الأجور وتزايد معدلات سعر الفائدة، ومن ثم يتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار، وهكذا تستمر حلقات ارتفاع الأجور والتكاليف والأسعار وتتزايد حدتها، وبتفاقم هذه الحالة يصل الاقتصاد إلى بداية التراجع والانكماش.

الأزمة:

في أواخر فترة الرخاء يبدأ الاتجاه النزولي في الحياة الاقتصادية حيث بلغ الاستثمار والإنتاج أقصاه فلم تعد هناك إمكانيات للزيادة والتوسع، فتمتنع البنوك عن الإقراض وتطالب المقترضين بالسداد، ويقل الطلب على القروض أيضاً، ويتزايد التفضيل النقدي لدى الأفراد فيقل الإنفاق وتنخفض الأسعار ويزداد المخزون السلعي، وتهبط أسعار الأوراق المالية وتنخفض الأرباح، وتقل القوة الشرائية، وينخفض مستوى التشغيل عن حد العمالة الكاملة وتبدأ البطالة، مع انخفاض في سعر الفائدة وزيادة في احتياطات البنوك، وانخفاض في الاستثمار والدخل والإنتاج والإنفاق، وتعتمد حدة الأزمة على مدى الرواج السابق فإن كان الرواج عظيماً كانت الأزمة حادة وشديدة، ويصل الاقتصاد بذلك إلى أبواب الركود والكساد.

الكساد:

وفي هذه الحالة يعم التراجع كافة جوانب الاقتصاد وتسوء الأحوال الاقتصادية ويصل النشاط إلى أدنى مستوى له من حيث الاستثمار والعمالة والإنتاج والدخل، وتكثر حالات الإفلاس والتوقف بين المنشآت الاقتصادية وتنتشر البطالة وتنخفض الأجور والأسعار، ويقل الائتمان وسعر الفائدة، ويقل تداول النقود، وتسوء الأحوال النفسية للمنظمين والمضاربين، وما أن يصل هذا التردي إلى أقصاه، حتى يبدأ الحال في التغيير ويحاول بعض المنظمين والمستثمرين انتهاز فرصة انخفاض الأجور وسعر الفائدة وقلة المشروعات المنافسة في محاولة لتحقيق الربح فيبدأ النشاط مرة أخرى ويصل الاقتصاد إلى أبواب الانتعاش.

وهكذا تتكرر الدورات بين هبوط وارتفاع وانكماش وتوسع، وما أن تنتهي دورة حتى تبدأ أخرى، ولحدوث هذه الدورات أسباب متعددة، وقد في الاستثمار يجعل كلاً من الممولين والمنتجين مشتركين معاً في القرارات الإنتاجية، وهذا التمويل المباشر للإنتاج لا يجعل هناك حاجة لدى الممولين لتوقع الطلب إذ المعلومات متوفرة لديهم ولذا لا يتعرضون لخطأ في توقعهم لليقين في المعلومات المتوفرة، كما أن هذا القرب يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراء المناسب بما لا يؤدي إلى تفاقم الأزمات البسيطة، واتخاذها الشكل التراكمي في الاقتصاد، بالإضافة إلى العوامل الأخرى في الحث على الاستثمار وإلغاء المضاربة بصورتها المتعارف عليها في الاقتصاد التي تحدث في أسواق الأوراق المالية وتقوم على أسباب نفسية وتسبب بدء الاتجاهات الصعودية أو النزولية في النشاط الاقتصادي.

٢- أسباب الدورة وإمكانية حدوثها في اقتصاد إسلامي:

اختلفت آراء الاقتصاديين في أسباب حدوث الدورة وتعددت، ومن الأسباب المتشعبة التي قيلت في ذلك الأسباب النقدية، والأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى التغيير في الأوضاع الاقتصادية كالابتكارات والتجديدات، اختلاف المواسم الزراعية، المعجل السابق ذكره، إلى جانب الأسباب المتعلقة بغير الاستهلاك والادخار والاستثمار،علاوة على الأسباب النفسية، ليس هذا فحسب بل هناك أسباب أخرى قيلت كالأحداث الطبيعية والسياسية وغيرها، إلا أن الأسباب النقدية والنفسية والحقيقية أي تغيرات الاستهلاك والادخار والاستثمار تعد من أهم الأسباب المذكورة والتي حاول بعض الاقتصاديين صياغتها في صورة نظريات لتفسير الدورات الاقتصادية.

(أ) الأسباب النقدية:

أما الأسباب النقدية فترجع حدوث الدورة إلى اختلاف كميات النقود وحجم الائتمان ومرونة، ومن بين النظريات التي قيلت في هذا الصدد نظرية هوتري حيث تعتبر هذه النظرية أن التغير في كمية النقود وسرعة تداولها يسبب التغيير في النشاط الاقتصادي، فيحدث الرواج نتيجة لتوسع البنوك في الائتمان وتساهلها في شروط مما يؤدي إلى التضخم النقدي، وهو يزيد من النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة ومن ثم الإنتاج وارتفاع الأسعار والدخول، ويحدث الكساد بالانكماش النقدي وتضييق حجم الائتمان مما يؤدي إلى التدهور في النشاط الاقتصادي بنقص الطلب والدخول والاستثمار والإنتاج وانخفاض الأسعار، وحدوث البطالة، ويخلص في نهاية دراسته إلى أن اتباع السياسة النقدية الثابتة يكفل للاقتصاد استقرار مستوى الأسعار وإبعاد شبح الدورات الاقتصادية، ويعيب هذه النظرية تركيزها على الجوانب النقدية فقط دون غيرها من أسباب، ومع ذلك فهي ترى علاجها فيما

هو خاصية فعلية للاقتصاد الإسلامي سبق بيانها فيها يختص بإصدار النقـود بأقسامها المختلفة ومن جهات الإصدار المختلفة أيضاً والحد من الطلب على النقود بأقسامه المختلفة أيضاً.

(ب) الأسباب النفسية:

والمقصود منهـا مـا يتعلـق بالـسلوك الاقتـصادي للمـستثمرين والمضاربين وغيرهم من أفراد المجتمع، فالتفاؤل بالمستقبل يدفع المنظمـين والمضاربين للتوسع في الاقتراض والاستثمار والتشغيل والإنتاج، وبتجميـع أفعالهم يتجه الاقتصاد نحو الرواج، أما تشاؤمهم لسوء الأحـوال الحاضـرة للاقتصاد أو توقعهم لمواسم زراعية سيئة أو للكساد مثلاً يدفعهم إلى الحد من الاقتراض والاستثمار مما يقلل الإنتاج ويؤدي للبطالة وانخفـاض الأسـعار وغير ذلك من أسباب تتجمع معاً في جوانب النشاط الاقتـصادي المختلفـة وتتجه بها نحو الكساد، وعادة ما تحدث هذه التقلبات والدورات نتيجة للحرية الفردية في التنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار من نقص المعلومات الكاملة عن ظروف الإنتاج والطلب والأسعار وغيرها مما يؤدي إلى الخطـأ في التقدير، وعدم اتخاذ قرارات سليمة تناسب الأوضاع الفعليـة للاقتـصاد ويعمل ذلك على اضطراب الأوضاع الاقتصادية، فإذا حدث ذلك أثر علـى الأحوال النفسية للمنظمين وأدى إلى حدوث الاتجاه الصعودي أ، النزولي في جوانب النشاط الاقتصادي.

أما في الاقتصاد الإسلامي فقد سبق القول بأن الاقتراض محدود، ولا مجال لخلق النقد من قبل الجهاز المصرفي إلا بأسباب تجيزها الدولة وتسمح بها، لأن عرض النقود محكوم بحجم الناتج القومي، ولا مجال لتغيرات نفسية ضارة بالإنتاج وبالاستثمار فالتشاؤم غير قائم تقريبـاً، فالزكـاة للغـارمين

والفقراء تعوضهم، وإنظار المعسرين والتجاوز عن ديونهم قائم في المجتمع مما يقلل الاحباطات النفسية التي قد تؤثر على قراراتهم، بالاستثمار.

والزكاة أيضاً دافع لتساوي الادخار مع الاستثمار وعدم الاختلاف بينهما وهو سبب لاختلال النشاط الاقتصادي والتقلب فيه، كما أن نظام المضاربة فى الاستثمار يجعل كلا من الممولين والمنتجين مشتركين معا فى القرارات الإنتاجية، وهذا التمويل المباشر للإنتاج لا يجعل هناك حاجة لدى الممولين لتوقع الطلب إذ المعلومات متوافرة لديهم وبهذا لا يتعرضون لخطأ فى توقعهم لليقين فى المعلومات المتوفرة. كما أن هذا القرب يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراء المناسب بما لا يؤدى إلى تفاقم الأزمات البسيطة واتخاذها الشكل التراكمى فى الاقتصاد. بالإضافة إلى العوامل الأخرى فى الحث على الاستثمار وإلغاء المضاربة بصورتها المتعارف عليها فى الاقتصاد والتى تحدث فى أسواق الأوراق المالية وتقوم على أسباب نفسية وتسبب بدء الاتجاهات الصعودية أو النزولية فى النشاط الاقتصادى.

(ج) الأسباب المتعلقة بالادخار والاستهلاك والاستثمار:

والتي منها نقص الميل للاستهلاك أو زيادة الادخار نتيجة لاتجاه الجانب الأكبر من الدخل إلى الأغنياء، وميولهم الاستهلاكية أقل مما لدى الفقراء، مما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، ولا تجد مدخرات الأغنياء مجالاً للتوظيف في الاستثمار فيحدث الكساد، أما الرواج فيحدث لأن الكساد يقلل من الدخول فيرتفع الميل الحدي للاستهلاك، ويزداد الاستثمار بالتالي، فيتجه الاقتصاد نحو الرخاء، ومن هذه الأسباب أيضاً ما يقال بزيادة الاستثمار في أوقات انخفاض سعر الفائدة مما يدفع بالاقتصاد إلى الرخاء، إلا أن تجاوز

الاستثمار للحد المناسب للأحوال الاقتصادية للمجتمع يؤدي إلى الانتكاس، وهكذا تحدث التقلبات الاقتصادية، وبفعل المعجل يؤثر الاستثمار على الحركات الصعودية أو الهبوطية في الاقتصاد مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

وفي الاقتصاد الإسلامي يزداد الميل للاستهلاك نتيجة للزكاة وتوزيعها على الفقراء والميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، فيزداد الطلب في المجتمع على السلع الاستهلاكية، ويقل الادخار نسبياً في أول الأمر نتيجة لتوجه جانب منه لاستهلاك الفقراء بفعل الزكاة إلا أن الادخار المتحقق لدى الأغنياء يتجه إلى الاستثمار بفعل الزكاة كما سبق وإلغاء الفائدة على رأس المال فلا مجال له سوى الاستثمار، فيزداد الطلب الاستثماري في المجتمع، ويزداد الاستثمار في المجتمع باستمرار كأثر لنمو السكان (كما سبق في نظريات السكان) باستمرار، وزيادة طلبهم الاستهلاكي، وزيادة الطلب الاستهلاكي أيضاً نتيجة توزيع الزكاة في مراحل متتالية من تحقيق الدخل (الزكاة والتكافل الاجتماعي) فتكون الفرصة مواتية للاستثمار المربح بصفة دائمة، وزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المدخرات زيادة متتالية من جهة، مقترناً بزيادة الطلب الكلي على مختلف السلع من جهة أخرى، وهكذا يتلاحقان في الارتفاع والتوازن.

(د) الابتكارات والتجديدات:

يرى بعض الاقتصاديين كشومبيتر إن دور المنظم في تطبيق واستخدام الابتكارات والتجديدات في أساليب الإنتاج، وإيجاد سلع جديدة، أو فتح أسواق جديدة يؤدي إلى اختلال الوضع الاقتصادي التوازني القائم، وزيادة الاستثمارات، وبتوالي الابتكار أو التوسع في تطبيقه، وزيادة

الاستثمار، وبفعل المعجل ينتقل الاقتصاد إلى الرخاء، ومن ثم تبدأ الدورة الاقتصادية، وفي نهايتها يحدث الكساد، إلا أنها تؤدي إلى التقدم الاقتصادي بصفة مستمرة، رغم هذه التقلبات، أما كيف يحدث الكساد بعد الرخاء، فإن الابتكارات تزيد من الإنتاج ويزداد العرض فتنخفض الأسعار، ويتوقف الابتكار، وينخفض الاستثمار، وينخفض الائتمان، وهكذا.

وفي الاقتصاد الإسلامي نجد أن تنمية الموارد في المجتمع مستمرة (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها) وما لم يمكن تنميته بالوسائل المتاحة تجري الأبحاث والدراسات لاستنباط وابتكار أساليب جديدة تناسب استغلاله ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (لقمان: ٢٠).

وذلك لأن نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجة وتطوير طاقاته (علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقديره لاحتياجاته)، فلا استحالة في استخدام الموارد الموجودة في الكون والإفادة منها في تقدم المجتمعات البشرية، وقد ذم الإسلام متبقي القديم الذي يثبت عدم مناسبته لظهور ما هو أفضل منه ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة: ١٠٤).

فالإسلام والأمر كذلك يجعل التفكير والبحث والإبداع وتطور العلوم والفنون سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع، ويحدث على التطور الفني المستمر في كل الصناعات ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠)، ولا يقتصر ذلك على الصناعة العسكرية والتدريبات في مجالها وفي فنون الحرب، بل إن التطوير بصفة عامة مطلوب

في كل عمل وكل ميدان، وبلا انقطاع «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، مما يدفع إلى البحث عن كل جديد ومفيد، وتطبيق ما تحقق به المنافع من أساليب إنتاج والاستخدام، وللزكاة دورها أيضاً في حث المستثمرين والمنظمين على اتباع أفضل أساليب الإنتاج وتطبيق المخترعات والابتكارات الجديدة التي تزيد من الإنتاج وتقلل من التكاليف، حيث يرتبط تطبيقها عادة بمخاطر كثيرة تمثل حجرة عثرة في سبيل استخدامها أو اتباعها على نطاق واسع، لذا فقد وفر الإسلام الضمان الاجتماعي والكفالة العامة لأفراد المجتمع ضد الخسائر المحتملة في النشاط الاقتصادي لمن يبذل جهوداً بناءة في خدمة المجتمع، وتحقيق التقدم له يتعرض للخسارة، ويكمل هذا الدور أنظار المدنيين المعسرين مع تفضيل التصدق بالديون وعدم المطالبة بها ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٨٠).

فإذا ما أضيف إلى ذلك نمواً مستمراً في السكان وعدالة في توزيع الدخل وكفالة، وحثاً دائماً على الاستثمار كما سبق، لم يكن هناك فرصة إذا لانتكاس في النشاط الاقتصادي أو ركود في المنتجات، أو توقف للابتكارات، ويقلل ذلك من فرص حدوث، ومن حجم التقلبات في النشاط الاقتصادي إذا حدثت فلا تأخذ مسار الدورات أو الأزمات.